المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

أين مصر من اقتصاد المعرفة؟

بيان صحفي

القاهرة في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، مساء اليوم الاثنين، ندوة بعنوان: "أين مصر من اقتصاد المعرفة"، بحضور مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والابتكارات، وتأتى الندوة بمناسبة فوز العالم الأمريكي بول رومر بجائزة نوبل في الاقتصاد العام الحالي ٢٠١٨ لمساهمته في مجال اقتصاد المعرفة.

وقدم المركز عرضا لطبيعة اقتصاد المعرفة، وأسباب فوز رومر بجائزة نوبل وأهم ما توصل إليه في نظريته، حيث أشار العرض إلى أن الاقتصاد القائم على المعرفة يتكون من أربعة ركائز أساسية: هي النظام الاقتصادى والمؤسسى الذى يقدم حوافز لاستخدام المعرفة بكفاءة ويعمل على ازدهار ريادة الأعمال، والتعليم والمهارات والذى يمكن الشعب من الإنتاج، والبنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتي تسهل التواصل بفاعلية، ونظام الابتكار في الدولة وفي الشركات والمراكز البحثية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها رومر في نظريته هي أن سياسات الدولة تؤثر على معدل التغير التكنولوجى وليس العكس، وأن الدعم لتراكم رأس المال المادى قد يشكل بديلا سيئا للدعم المباشر الذى يعمل على زيادة التحفيز على إجراء البحوث، وأن رأس المال البشرى يمثل أحد المحركات الأساسية للنمو؛ حيث يجب دعم تراكم رأس المال البشرى بشكل شامل.

وتتمثل أهم نتائج النموذج الاقتصادى، الذى قدمه الفائز بنوبل، في أن الاقتصاد الذى يتمتع بإجمالى مخزون كبير من رأس المال البشرى يشهد معدلات أسرع من النمو، وأن الاقتصادات المتقدمة خلال القرن العشرين أتاحت معدلات نمو في الدخل للفرد غير مسبوقة في التاريخ الإنسانى، كما أن انخفاض مستويات رأس المال البشرى قد يفسر عدم وجود

نمو ملحوظ في الاقتصادات غير المتقدمة، وأن الاقتصاد الأقل تقدما الذى يعانى من ارتفاع عدد السكان مازال يستطيع الاستفادة من الاندماج الاقتصادى مع باقى دول العالم.

وحول موقف مصر من متطلبات اقتصاد المعرفة، أشار العرض إلى عدم وجود مؤشر يقيس اقتصاد المعرفة للدولة، وجارى محاولات للتوصل إلى مؤشر، ولكن هناك إصدار للبنك الدولى عام ٢٠١٢ صنف مصر في الترتيب ٩٧ من بين ١٤٧ دولة في العالم.

وتم استعراض ترتيب مصر في مؤشرات تقرير التنافسية العالمية الأخير والمتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار، حيث حققت مصر ترتيبا متأخرا في المؤشرات المتعلقة بركيزة المؤسسات (١٠٢ من ١٤٠ دولة)، والترتيب ٩٩ من بين ١٤٠ دولة في ركيزة التعليم، والترتيب ١٠٠ من ١٤٠ دولة في ركيزة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والترتيب ٦٤ من ١٤٠ دولة في ركيزة القدرة على الابتكار.

وقالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، إن مصر تتحسن ببطء، ولكن موقعنا بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط ثابت لا يتحرك، لافتة إلى أن اقتصاد المعرفة لا يرتبط فقط بقطاع البرمجيات ولكن بالابتكارات في كافة القطاعات، ويجب أن يسمح الانتشار الواسع للهواتف المحمولة بتحسين استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها.

وأكد الدكتور خالد دربالة، استشارى وخبير نظم المعلومات، أن الثروة في اقتصاد المعرفة هي الاستثمار في البشر، فكل ما يمكن تطويره في أي مجال هو اقتصاد معرفة، والأمر لا يقتصر فقط على قطاع تكنولوجيا المعلومات، مؤكدا أن اقتصاد المعرفة ينمى ثروات الدولة بشكل كبير، والأساس في ذلك هو الابتكار وريادة الأعمال، وهو ما يتطلب تطوير البشر.

ومن أهم تطبيقات الابتكارات الجديدة، ما سيشهده العالم في مايو ٢٠١٩، حيث سيتم إلغاء وحدة الكيلوجرام في الموازين، وسيكون هناك وحدات قياس جديدة نتجت عن الابتكارات العلمية لا نعرف عنها شيئا، بحسب ما استعرضه دربالة.

ومن جانبها قالت إيمان رسلان، مدير شراكات يوداسيتى شمال أفريقيا، أن الصورة ليست سلبية جدا في مصر، وهناك الكثير من النجاحات التي تدعو للتفاؤل، والكثير من الاختراعات والابتكارات الناتجة عن ريادة الأعمال، ولكنها نجاحات فردية لا يحكمها إطار مؤسسى ومنظومة محددة تحدد حقوق والتزامات الدولة والأفراد بداخلها، وهو ما يجب الالتفاف إليه سريعا وتداركه.

وأشارت رسلان إلى أن الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن عام ٢٠١٦ تشير إلى وجود ١١ مليون طالب في التعليم الأساسى، و٥ مليون طالب في التعليم الإعدادى، و١,٥ مليون طالب في التعليم الثانوى العام، و٥٠٠ ألف خريج جامعى سنويا، وفى النهاية ٢٧ ألف فقط يعملون بالتكنولوجيا، وهو ما يتطلب البدء بالتركيز على تأهيل وتدريب طلبة المدارس في مجال الابتكارات، لافتة إلى أن هناك نقصا في عدد المطلوبين للعمل

في الذكاء الاصطناعى في ٢٠٢٠/٢٠٢١ بعدد ٢,٣ مليون شخص حول العالم، لذا بدأت الشركات الكبرى تستثمر في تعليم طلبة المدارس الابتكار والتكنولوجيا مثلما تفعل شركة أمازون العالمية، وهو ما يجب الاستفادة منه في مصر.

وقالت رسلان: "الابتكار موجود في مصر لكنه غير مرتب وغير مؤسسى ويقتصر على مستوى المبادرات، ونحتاج النزول بالابتكارات إلى مستوى المدارس حيث ستسهم منظومة تطوير التعليم الجيدة في دفع هذا الأمر للأمام".

وأكد الدكتور أحمد فكرى عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذى للشركة المصرية الألمانية للسيارات "إجا"، أن الدولة في مصر لها دور كبير في إيجاد البيئة التي تمكن من ترابط وتداخل الجهات البحثية المختلفة مع الصناعة والتعليم وغيرها من الجهات المرتبطة بالابتكارات، مشددا على ضرورة وضع الدولة لمنظومة واضحة للابتكار والتطوير.

وأوضح عبد الوهاب أن القطاع الخاص لو وجد فرصة في مشاركة الجهات البحثية بما يسمح بتحقيق عائد على الاستثمار لن يتردد في هذه الشراكة وسيقدم عليها، ولكن غياب النظم التشريعية التي تحدد حقوق ومسئوليات كل جهة هو السبب في عدم حودث ذلك.

وأعلنت الدكتورة عبلة عبد اللطيف عن الشراكة مع مؤسسة Hub Africa المغربية في عقد مؤتمر دولى لريادة الأعمال في أكتوبر المقبل بالقاهرة، سيسبقه عقد مسابقة على مستوى الجمهورية لاكتشاف الأفكار الجديدة والابتكارات في مجال ريادة الأعمال ودعم المشروعات المبتكرة واحتضانها، ولا يشترط في المتقدم مستوى تعليمى محدد ولكن الشرط متعلق بالسن سيتم إعلانه لاحقا، وذلك سعيا من المركز المصرى لدعم الابتكارات وريادة الأعمال في مصر.

وأوصت الندوة بتشجيع الابتكار والتطوير الذى يرتبط بالأساس بالإصلاح المؤسسى، فمصر مليئة بالمبتكرين، ولكن لا يوجد إطار مؤسسى للتحرك، كما أن هذا الموضوع مرتبط أيضا بسياسات التنمية فلا يمكن أن يقوم شخص فقير بالابتكار والتطوير، وانتهت إلى ضرورة مراجعة أولوياتنا في الإنفاق والاستثمار في البشر، كما دعت إلى إصدار قانون الملكية الفكرية المتعثر منذ حوالى ١٠ سنوات، ووجود نظام لحوافز الدولة يعزز العمل في فريق وهو ما سيدعمه عمل موازنة البرامج والأداء التي سيعمل من خلالها عدة وزارات مختلفة.